الاتحاد الأوربى
و مستقبل التجارة الخارجية العربية

عرفان تقى الحسينى*

Abstract

The European Union and The Future of Arab Foreign Trade

The formation of the EU is deemed as a revolutim in the international economic relationships. The Union includes developed economies in their way to dismantle the geographical and custom barriers against the movement of goods, services. employment and capital, it shall has a unified currency, and coordinated attitudes in global finance and trade issues.

The paper attempt to investgate the effects of the EU on the future of Arab economies, and in particular the Arab foreign trade, in view of the fact that EU is the biggest trade partner of the Arab World.

The research comprises five sections, starts with a review of the Arab-European trade relations over the last two decades. It demonstrates the probable effects of the EU on the future of Arab foreign trade.

The paper ends with some important conclusions and recommendations.

* أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية – جامعة الفاتح – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الاقتصاد

مقدمـــة :

يجمع المراقبون على أن مشروع السوق الأوربية الموحدة الذى دخل حيز التنفيذ منذ كانون الأول ١٩٩٢ يعد أحد أهم عمليات التغيير الكبرى التى تحصل الآن فى النظام الاقتصادى العالمى، وهو بداية لتبلور قطب جديد ما فتئ يحمل ارهاصات نظام لا مناص أن يُحدث تغييرا جوهريا على خارطة المنظومة الرأسمالية بشكل عام، وعلى مسار النظام الإقليمى العربى بشكل خاص، الأمر الذى يستدعى استشراف احتمالات تلك المتغيرات على مستقبل الاقتصادات العربية لا سيما تجارتها الخارجية بما تتضمنه من فرص وتحديات، حيث تعد السوق الأوروبية الموحدة الشريك التجارى الأول للعالم العربى.

ونسارع إلى التذكير - بداية - أن تركيزنا عبر هذه المناقشة على أثر الاتحاد الأوربى على اتجاهات التجارة الخارجية العربية لا يعنى استبعاد أثره على بقية مكونات النظام الإقليمى العربى وخاصة الموقف الأوربى تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى فحسب، وإنما استهدفنا من وراء ذلك التصدى للموضوع ضمن حدود العلاقات التجارية العربية - الأوربية بوصفها تستأثر بالنصيب الأعظم من أنماط التفاعلات الاقتصادية القائمة بين هاتين المجموعتين.

وقبل أن نسير فى غور هذه النقطة، نرى من المناسب رصد توجهات هذا التكتل، وبيان ملامحه، وانعكاساته عبر المحاور الرئيسية التالية :

١ - نبذة تاريخية عن العلاقات التجارية العربية - الأوربية.
٢ - واقع التجارة العربية - الأوربية، وأبرز مؤشراتها.
٣ - آثار الاتحاد الأوربى على مسيرة التجارة الخارجية العربية.
٤ - الشراكة الاقتصادية الأوربية - المتوسطية، الواقع والآفاق.
٥ - نحو سوق عربية موحدة لمواجهة الوحدة الأوربية.

أولا - نبذة تاريخية عن العلاقات التجارية العربية - الأوربية :

تكتسب العلاقات الاقتصادية - وخاصة التجارية منها - العربية - الأوربية أهمية تاريخية متميزة طوال عقود عدة. فبعد أن حصلت الأقطار العربية على استقلالها

السياسى منذ مطلع الستينات، عقدت بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع أقطار السوق الأوربية المشتركة (EEC) . وسرعان ما تزايد الاهتمام بها على أثر المعاهدة التجارية التى وقعتها إسرائيل مع أقطار السوق الأوربية فى عام ١٩٦٣. وبعدها توالت الاتفاقيات التجارية بين أقطار السوق وبين الأقطار العربية فرادى. وقد كانت التطورات الاقتصادية والسياسية على الساحة العربية والدولية، لاسيما خلال فترة السبعينات بمثابة نقطة تحول أمام مسيرة تلك العلاقات، حيث شهدت تصحيحات فى أسعار النفط خلال العامين ٧٣ و ١٩٧٩ على التوالى، ونشوب حرب اكتوبر ١٩٧٣، وهكذا استأثرت أقطار السوق الأوربية بهذين المتغيرين، وباتت تنظر إلى الوطن العربى كمصدر هام لمادة النفط فى العلاقات الدولية إضافة إلى بقية المواد الخام مقابل تصديرها ما تحتاجه الأقطار العربية من منتجات استهلاكية وانتاجية كأسواق هامة لها. ومن بين أهم الإتفاقيات التى أبرمت بين الأقطار العربية والمجموعة الأوربية – على سبيل الذكر لا الحصر – هى اتفاقية التبادل التجارى بين المغرب وتونس مع أقطار السوق عام ١٩٦٩، والاتفاقية التفضيلية بين مصر وأقطار السوق عام ١٩٧٢، وبين الجزائر والسوق في العام ذاته، واتفاقية (Lóme) بين كل من السودان والصومال وجيبوتى مع أقطار السوق. وفى عام ١٩٨٨ توصلت أقطار مجلس التعاون الخليجى والمجموعة الأوربية إلى اتفاق بشأن تحرير التبادل التجارى بينهما. ومن المرتقب أن تدعم السوق الأوربية الموحدة (٩٢) مركزها التجارى مع الأقطار العربية بعد توقيع اتفاقيات إقامة مناطق للتجارة الحرة، وكما حصل مع تونس عام ١٩٩٥، ومع المغرب أيضًا[١]. ولعل العامل المشترك بين هذه الترتيبات هو التخفيضات المتقابلة للرسوم الجمركية إزاء مبادلاتهم التجارية، وأحيانًا إعفاءها كليًا، إضافة إلى تقديم المساعدات المالية الأوربية لبعض الأقطار العربية.

وبعد هذا العرض المقتضب، يبقى لنا أن نشير إلى واقع هذه العلاقات التجارية، ليتسنى لنا فيما بعد متابعة التطورات التى سوف تترتب على تشكيل الاتحاد الأوربى.

ثانيا - واقع التجارة العربية - الأوربية، وأبرز مؤشراتها :

تشير الإحصائيات الدولية إلى أن أقطار المجموعة الأوربية تمثل الشريك التجارى الأكبر للأقطار العربية، حيث استوعبت أسواقها أكثر من ثلث الصادرات العربية طيلة فترة الأعوام العشرين المنصرمة، ثم تأتى اليابان والولايات المتحدة بالمرتبة الثانية والثالثة على الترتيب. كذلك حافظت أقطار المجموعة الأوربية على مركزها التجارى بكونها المجهز الأول للاقتصاد العربى بما يحتاجه من سلع مختلفة بلغت نسبة ٤١,٢٪ كمتوسط خلال الفترة ٨٣ - ١٩٩٢[٢]، ونحو ٤٣٪ كمتوسط خلال الفترة ٩٠-١٩٩٤[٣]. أما أكبر الشركاء التجاريين الأوربيين مع الأقطار العربية فهى فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة.

وبخصوص الهيكل السلعى للتجارة العربية مع المجموعة الأوربية فقد استمر يعانى من اختلال ملحوظ. فالصادرات العربية إلى الأسواق الأوربية تعتمد بإفراط على السلع الأساسية الأولية وخاصة الوقود المعدنى الذى استحوذ على نصيب وافر من إجمالى الصادرات العربية، وتأتى بعدها المصنوعات، ثم السلع الزراعية، فى حين أن معظم الاستيرادات العربية من أسواق المجموعة الأوربية تتألف من السلع الصناعية لاسيما فى ظل استراتيجية إحلال الواردات (Import Substitution Strategy) التى تبنتها معظم الأقطار العربية وبالذات فى الصناعات التجميعية، وهى صناعات تعتمد برامج إنتاجها وتشغيلها بقدر كبير على استيراد المستلزمات من الخارج. وبهذا نستطيع القول إن الاقتصاد العربى كان ولايزال بأمس الحاجة إلى الأسواق الأوربية سواء فى مجالى التصدير أو الاستيراد.

ثالثا - آثار الاتحاد الأوربى على مسيرة التجارة الخارجية العربية :

تتوافق الآراء وخاصة بين صفوف المراقبين على أن تشكيل الوحدة الأوربية بصيغتها الكاملة مع إطلالة القرن سيؤثر أيما تأثير على مستقبل التجارة الخارجية للأقطار العربية. ومن المناسب - هنا - أن نستهل مناقشتنا بالخطوط الإرشادية

للوحدة الاقتصادية الأوربية، وتحليلها وذلك للحيلولة من وضع تصورات عن تبعات هذه الوحدة على مستقبل الاقتصاد الغربى بعامة، والتجارة الخارجية العربية بخاصة، ونوجزها بالآتى :

١ – استقرار الأسعار بغية تخفيض متوسط معدلات التضخم إلى أقل من ٢٪.

٢ – استقرار أسعار صرف العملات «الأوربية» كمصلحة عامة – والسعى المتواصل لتقليص التباين فى أسعار الصرف إلى أدنى حد.

٣ – اتباع سياسات الإنفاق الرشيد بالقدر الذى يقود إلى تخفيض العجز فى الموازنات العامة كخطوة أولى، ومن ثم السعى لتحقيق موازنة متوازنة، أو فائض فيها على المدى المتوسط.

٤ – المرونة فى سوق العمل، ومرونة الأجور بشكل يعكس مستوى المهارات، والمؤهلات، والإنتاجية.

٥ – الاستثمار فى التدريب، وتعزيز حركة البحث والتطوير (R&D).

٦ – الاستخدام الأمثل للسوق الداخلية، وفتح باب المشتريات العامة، وتخفيض الإعانات الداخلية.

٧ – زيادة الاستثمار فى البنية الأساسية (infrastructure) وتوسيع شبكات الطرق عبر الأعضاء.

٨ – تحرير الطاقة، وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

ومما لا ريب فيه، أن الآليات المذكورة أعلاه لتحقيق الأهداف المنشودة للوحدة لم تصاغ من لدن أعضاء الاتحاد فرادى أو دونما تخطيط أو تنسيق طويل المدى، فالجهود المضنية التى بذلتها أقطار السوق الأوربية المشتركة منذ فترة التأسيس (اتفاقية ١٩٥٧) وحتى توقيع معاهدة ماستريخت فى عام ١٩٩٢ جاءت كنتاج للمطامح الأوربية الجامحة نحو الاستفادة من انفتاح اقتصادتها وأسواقها فيما بينها، والتخلص من الحواجز المادية والفنية والتجارية التى تحول دون انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأشخاص بين الأعضاء، بما يعنيه ذلك من مرحلة أكثر تطوراً ضمن عملية

الاندماج الأوربى، وهى النزعة التى رافقت أوربا لفترة طويلة بغاية ردم الهوة الاستراتيجية والتجارية تجاه علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان(٤). وكذلك فهو الحل الذى توصل إليه أعضاء المجموعة للخروج من المشاكل الاقتصادية التى جابهتها لا سيما خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٤ . حيث التراجع فى منافسة المنتجات الأمريكية واليابانية فى الصناعات التقليدية كالصلب، وبناء السفن، علاوة على مشكلة التضخم الركودى (Stagflation) والاضطرابات التى عمت الأسواق النقدية الأوربية.

ورغم التأخير الذى حصل لقضية الوحدة الأوربية، إلا أن النتيجة هى حسم هذه القضية بعد أن دأب الأعضاء إلى إيجاد مرتكزات للتعاون المشترك بما يحقق لها إطارا سياسيا واقتصاديا يوحدها تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية المنافسة - الأمريكية والآسيوية - وتوجيه الجهد السياسى والاقتصادى داخل القارة للتعاون والتكامل، وذلك سعيًا لاجتناء مكاسب أساسية لا غنى عنها يمكن إجمالها بالآتى :

١ - زيادة نواتجها المحلية الإجمالية بمعدل نمو سنوى يتراوح ما بين ٥ - ٧٪ خلال الأعوام القادمة.

٢ - إيجاد ملايين الوظائف الجديدة لمواطنيها، وتخفيف نسبة البطالة لديها من ١١٪ حاليًا إلى ٥ - ٦٪ عند نهاية هذا القرن(٥).

٣ - زيادة الإيردات العامة بمعدل ٢,٢٪ نسبة إلى الـ GDP.

٤ - وبالتالى تحسين موقف موازين مدفوعاتها بنحو ١,٦٪ من الـ GDP. وتخفيض تكاليف ثلث إنتاجها الصناعى بنسبة ٧٪ وما يجرى فى ركاب ذلك من زيادة الناتج، وتخفيض الأسعار.

ومن المؤكد أن الأهداف المذكورة قد استلزمت من أعضاء الاتحاد تنفيذ قائمة من البنود تأتى فى مقدمتها التوصل إلى الوحدة النقدية الأوربية (EMU) التى ستبدأ فى مطلع عام ١٩٩٩ والتى اقتضت وفاء أعضاءها بعدد من معايير اتفاقية ماستريخت للفترة ٩٧ - ١٩٩٨، وهى(٦):

١ - وضع حد أعلى للدين العام والعجز المالى المتراكمين نسبة للـ GDP

بحدود ٦٠٪ و٣٪ على الترتيب.

٢ – ألا يتجاوز التضخم ١,٥ نقطة مئوية عن المتوسط الحسابى للدول الأعضاء الثلاث الأقل تضخما.

٣ – ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية طويلة الأجل لأكثر من نقطتين مئويتين عن المتوسط السائد فى الدول الأعضاء الثلاث ذاتها.

٤ – على أقطار الوحدة أن تديم عضويتها فى النظام (EMU) لمدة عامين دون أن تخفض من قيمة عملاتها.

ومع اقتراب موعد إنجاز الوحدة النقدية للاتحاد الأوربى، تشتد المناقشات والجدل بين أنصار الوحدة، وبين معارضيها، ذلك أن محاولة استيفاء شروطها آنفة الذكر ستستلزم اتباع سياسات اقتصادية غير مرغوب بها، لعل من أخطرها خفض الإنفاق العام.

والذى يهمنا فى هذا السياق، أنه بمجرد تعميم استخدام العملة الأوربية الموحدة (ECU) لدى الأعضاء كأحد أهم عناصر التكامل النقدى الأوربى، ستتوحد أسعار الصرف، وتتكامل الأسواق المالية الأوربية، وتتناغم السياسات النقدية، إضافة إلى تحديد القيود على حركة المعاملات بين الأعضاء، لذا فإنه من المرجح والحال هذا أن يقلل التكتل النقدى الجديد مخاطر الاعتماد على العملات القيادية التى تقوّم بها العملات العربية وخصوصًا الدولار الأمريكى وما يشهده دومًا من تقلبات، وهو الأمر الذى سيؤثر على أسواق المال والصرافة العربيتين.

ثم أن توحد الأقطار الأوربية على هذا النحو، لابد أن يلقى بظلاله على مستقبل التجارة الخارجية العربية والأهداف المرتجاه منها بوصفها وسيلة للتنمية العربية. فأولا وبموجب معاهدة ماستريخت، سيحقق لجميع الأعضاء الدخول إلى أسواق شركائها التجاريين غير الأعضاء الذين أبرموا اتفاقيات تجارية مع أى عضو بالاتحاد، فى ظل ما تنطوى عليه الوحدة النقدية الأوربية من دعم للتجارة الخارجية والاستثمار، ودعم للسوق الداخلية، فى وقت تمثل التجارة البينية لأعضاء الاتحاد ما يعادل ٥٧٪ من

إجمالى تجارتها العالمية، وتشكل صادراتها ثلث صادرات العالم فى منتصف الثمانينات[٧]، وهذا يعنى تزايد رقعة التجارة الأوربية البينية، وانخفاض أهمية التجارة العربية – الأوربية من جانب وتصاعد حجم الصادرات الأوربية إلى الأسواق العربية وإغراقها بمختلف السلع، مقابل عرقلة نفاذ الصادرات العربية إلى أسواق الاتحاد من جانب آخر مما يقود إلى تدهور شروط التبادل التجارى لغير صالح الأقطار العربية وتفكيك مؤكد لأسواقها. وتشير التقارير إلى أن أكثر الصادرات العربية المتوجهة إلى أوربا التى ستتأثر بتشكيل الاتحاد الأوربى هى المنتجات الزراعية، والصناعية البتروكيمياوية، وبعض السلع المصنعة ذات الأهمية التجارية الكبيرة بعد النفط. أما سجل تجارب الأقطار العربية فى تجارتها مع السوق الأوربية فقد كان مخيباً للآمال فى هذا المجال.

فبالنسبة للمنتجات الزراعية. تعد السياسة الزراعية المشتركة (CAP: Common Agricultural Policy) أحد الأركان الرئيسية التى قامت عليها معاهدة روما (٥٧). وهى سياسات كبيرة التعقيد، تعتمد على مجموعة من الأدوات التى تستهدف السيطرة التامة على درجة المنافسة الأجنبية المسموح بها مقابل ضمان أسعار مرتفعة للمنتجين الزراعيين – المحليين – فى أعضاء السوق، ومثلها هو نظام الرسوم الجمركية المتغيرة (Variable Levies) التى تفرض تبعا للمتغيرات الطارئة على الأسعار العالمية . إضافة إلى حصص الاستيراد (Quotas) التى تتغير تبعًا للمواسم الزراعية فى أوربا. ثم إن الاتحاد يتبع نظام دعم قوى لحماية دخول المنتجين المحليين من خلال الإعانات المقدمة لهم والتى تصل أحيانا إلى ٧٥٪ من تكاليف الإنتاج [٨] وفى خضم هذا الوضع تتبادل الاتهامات بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة بخصوص الدعم الكبير المقدم إلى مزارعى كل منهما.

وخلاصة القول، إن السياسة الزراعية المشتركة (CAP) التى تستوعب قرابة ٦٥٪ من ميزانية المجموعة الأوربية هى فى الواقع سياسات حمائية تضع قيوداً متينة أمام الصادرات الزراعية العربية وخاصة فى دول المغرب العربى والمطلة على البحر

الأبيض المتوسط.، حيث ينفق الاتحاد ما يعادل ٣٥ مليار وحدة نقدية أوربية (ECU) على تقييد التجارة لتمويل سياساته الزراعية المذكورة، مما أسفر – بالتبعية – عن تحقيق فوائض للتصدير فى عدد من السلع الزراعية لدى أقطار المجموعة دون أن تتمتع فيها بميزة نسبية، وهكذا يمكن الاعتماد على حجم الإعانات الحكومية المقدمة للمنتجين الزراعيين المحليين فى أقطار السوق، إضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة على استيراداتها كمؤشر هام لتحديد درجة الحمائية الجديدة (New Protectionism) التى تواجهها الصادرات الزراعية العربية إلى أوربا وبالرغم من الإعانات التى يقدمها الاتحاد الأوربى للأقطار – العربية – المتضررة هنا، فإن هذه الأخيرة تفضل المزايا التجارية، ومحاولة توسيع نطاق صادراتها مقارنة بتلك المساعدات، وذلك اعتماداً على اتفاقية إقامة المنطقة الاقتصادية الأوربية – المتوسطية التى تعد عنصراً هاماً فى استراتيجية الاتحاد – وكما سنناقشها لاحقًا – ليضاف ذلك كله إلى حجم الأضرار التى تكبدتها تونس والمغرب المصدرة للسلع الزراعية كالفواكه والخضروات والزيتون إلى أسواق الاتحاد بعد انضمام اليونان والبرتغال وأسبانيا (بصفتها أسواقًا متوسطية) عام ١٩٨٦ إلى المجموعة الأوربية – وعلى نحو مشابه يتوقع أن يكون لانضمام أقطار أوربا الشرقية (المتحولة) إلى الاتحاد الأوربى مستقبلاً وقع على الصادرات العربية من المواد الغذائية.

أما بخصوص المنتجات البتروكيمياوية التى تصدرها أقطار مجلس التعاون الخليجى إلى أسواق الاتحاد الأوربى فهى تعانى من معوقات جمة. وتشير التقارير إلى أن ٤١٪ من صادرات أوربا الغربية تدخل إلى أسواق المجلس بدون رسوم جمركية، بينما تواجه معظم المنتجات الصناعية – وخاصة البتروكيمياوية – لأقطار المجلس الأوربية تعريفات جمركية مرتفعة ونظاما للحصص عند دخولها للأسواق الأوربية رغم أن الصناعة تحتاج لهذه المنتجات الصناعية كموارد وسيطة.

وحتى النفط العربى، حيث يفرض الاتحاد الأوربى ضرائب مرتفعة عليه. وعلى نفط الـ OPEC ويخطط لزيادتها، وثمة شاهد على هذه الترتيبات هو التغيير الذى أجراه مجلس الاتحاد الأوربى فى نهاية عام ١٩٩٩ على قانون نظام الأفضليات

(Generalized Preferences System) وفحواه، فرض تعريفات جمركية على الصادرات السعودية والليبية من المنتجات النفطية لقاء الاعتماد على نفط الأعضاء بالاتحاد. ثم إن الاتحاد الأوربى – وعلى غرار سياسة الولايات المتحدة – يفرض ضريبة الطاقة (الكاربون) على استيراداته النفطية من أقطار مجلس التعاون العربى تراوحت ما بين ثلاثة دولارات على كل برميل نفط بدءا من عام ١٩٩٣ ليرتفع تدريجيا حتى يصل إلى عشرة دولارات فى عام ٢٠٠٠ . بحجة الحفاظ على البيئة وفقًا لميثاق الطاقة الأوربى وبالتنسيق ما بين الاتحاد والولايات المتحدة واليابان ودول صناعية أخرى حول هذا الشأن(٩). وقد انسحب هذا الوضع إلى عدم تشجيع الاتحاد دول المجلس على إقامة مصافى جديدة فى أراضيه بحجة حماية المصافى الأوربية والحد من الاستهلاك وهو ما دعا أقطار المجلس لأن تبذل جهودًا فى تشجيع الأوربيين للمزيد من الاستثمار المشترك فى مجال البتروكيمياويات. ومع دخول أقطار المجلس فى مفاوضات تجارية مع الاتحاد الأوربى للاتفاق على إقامة تجارة حرة بين المجموعتين، فقد تعثرت معظم طلباتها نتيجة لطرح الجانب الأوربى مشاريع لزيادة الضرائب على النفط الخليجى(١٠) . ومما يزيد الأمر خطورة، أن تنامى حجم الصادرات من الغاز الطبيعى الجزائرى، وتطوير انتاج النفط فى بحر الشمال قد أدى إلى تراجع صادرات النفط الخام من أقطار مجلس التعاون العربى إلى أقطار أوربا الشمالية والوسطى ، مما أفقد أقطار المجلس موقعها الذى كانت تحتله كأكبر مصدر إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية، وهكذا فإن مشكلة انخفاض أسعار النفط العالمية – بفعل ما أسلفنا بيانه – إضافة إلى تزايد عدد الأقطار النفطية غيرالأعضاء فى منظمة OPEC بضخ نفوطها إلى الأسواق العالمية، وتطور عمليات إعادة الاستخدام وقوانين حماية البيئة لدى أوربا، مرشحة للاستمرار طويلا. ولا شك أنها ستلحق أضرارًا بالغة بالصادرات العربية من النفط وكذلك الغاز الطبيعى، لا سيما وأن أوربا هى أكبر مستورد للنفط العربى، حيث استحوذت على ٣٢٪ من إجمالى الصادرات العربية النفطية عام ١٩٩٢، ونسبة ٨٧٪ من إجمالى صادرات الغاز الطبيعى فى العام ذاته(١١).

أما بالنسبة للصادرات العربية من السلع المصنعة، فبالرغم مما تعانيه هذه المنتجات من صعوبات اقتحامها للأسواق الأوربية، فانها تواجه العديد من القيود المرتبطة بشروط المواصفات والنوعية التى غالبًا ما تفتقرها لما يترتب عليها من تكاليف مرتفعة، وهو ما سيقود إلى ضعف قدرتها التنافسية فى الأسواق الأوربية، ويمكن هنا أن نستشهد بالدراسة التى نشرتهامنظمة الـ (UNIDO) . حيث تنبأت بحجم الخسائر التى ستنجم عن توحد السوق الأوربية للصادرات العربية قدرت بـ ٣٠٪ من تلك الصادرات (١٢).

ولا يقتصر أثر الاتحاد الأوربى على التجارة السلعية العربية فحسب، بل سيكون له مساس أيضًا بأسواق المال والصرافة العربية، حيث ستواجه المصارف العربية العاملة بأوربا سياسات حمائية فى خدماتها، فى وقت تقدر حجم الاستثمارات العربية فى الخارج بقرابة ٦٧٠ مليار دولار، استثمر الجزء الأكبر منها فى أقطار الاتحاد الأوربى، أما الاستثمارات الخارجية لأقطار الخليج العربى –لوحدها– فى أوربا فقد استحوذت على ٦ – ٣٤٪ من إجمالى استثمارتها فى عام ١٩٨٨. ثم إن توحد السوق الأوربية سيؤدى إلى نشوء المصارف الكبرى العملاقة ذات الفروع المنتشرة والإنتاج الواسع، والكلف المنخفضة، مقارنة مع المصارف العربية فى أوربا التى لا تزال مغتربة فى ظل انخافض درجة السلعة والعمق.

ولا مراء من القول إن الوحدة الأوربية أصبحت تلوح فى الأفق كعامل محكم للنظام التجارى الدولى قيد التشكل، ونقله نوعية فى علاقاته. فما انفك الاتحاد يهتم بتكوين شراكة تجارية جديدة مع منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) وهى منظمة اقتصادية اشتركت بإنشائها دول الشمال غير الأعضاء فى السوق الأوربية تشمل: فنلندا ، أيسلندا، النرويج، السويد، بالاشتراك مع النمسا وسويسرا للارتباط معًا فى إطار واحد سمى بالمجال الاقتصادى الأوربى أما الاتفاقية المبكرة بين هاتين الكتلتين فتعود إلى ١٩٧٧ التى أفضت إلى إلغاء القيود الجمركية على التجارة بالسلع الصناعية، وأدت إلى خلق أكبر منظمة تجارية حرة فى العالم آنذاك تستحوذ على نحو ٢٢٪ من التجارة الدولية(١٣).

وأمام هذا الوضع المركب، فإنه من الطبيعى أن تتعرض الأقطار العربية إلى الآثار الواسعة لتلك التطورات الحاصلة فى منظومة السوق الأوربية، إذ من شأنها أن تبدد من آمال هذه الأقطار فى الاستفادة من تجارتها الخارجية، الأمر الذى قاد إلى استمرار اللقاءات العربية – الأوربية لإيجاد مخرج ناجح من التهديدات التى ستواجهها الصادرات العربية.

وثمة حقيقة قد تدعو إلى الاستغراب فمع كل المكاسب التى يجنيها أعضاء الاتحاد الأوربى من تجمعهم الإقليمى، وعلى النحو الذى تصدينا إليه آنفًا، فإننا نسمع أصواتًا من قبل الاتحاد نفسه ضد التجارة الحرة التى تمثل اليوم الهدف الأسمى من توقيع اتفاقية (GATT) الأخيرة، حيث شنت حملات تعادى اتفاقية الاتحاد وتطالب بحماية أسواقها من خلال فرض الحواجز الجمركية وخصوصًا إزاء صادرات الجنوب(١٤).

أن الاستنتاج النهائى الذى يخرج من التحليل، هو وجود تناقضات بين منظمة التجارة العالمية (WTO) التى حلت محل الـ GATT منذ مطلع عام ١٩٩٥ لتشرف على تطبيق الاتفاقية الجديدة وعلى سير التعامل التجارى الدولى من خلال حل النزاعات التجارية بين الأعضاء، ومشروع الوحدة الأوربية القائم، فمن شأن هذه الوحدة أن تنتقص كثيراً من المزايا التى حصلت عليها الأقطار العربية – التى دخلت فى منظمة التجارة والأقطار الأخرى التى تعتزم الدخول فيها – وتحد من فترات السماح المنصوص عليها.

وبكلمات أخرى، فإن مستقبل التجارة الخارجية للأقطار العربية المرتبطة مع الاتحاد الأوربى سيتوقف كليًا على موقف الاتحاد واستمراره فى فرض القيود الجمركية وغير الجمركية التى تعد من القضايا الهامة، لدرجة أنه بالإمكان تشبيه هذه السياسات الحمائية بالحرب الباردة.

رابعا: الشراكة الاقتصادية الأوربية - المتوسطية ، الواقع والآفاق

تعد هذه الشراكة (Association) برنامج عمل متكامل للمنطقة المتوسطية، يرتكز على خطة للتعاون المالى والاقتصادى والتجارى من ناحية، والجوانب السياسية ومستقبل أمن المنطقة من ناحية أخرى بما فى ذلك العلاقات الثقافية والإنسانية. وهذه تمثل بنود المؤتمر الوزارى الأوربى - المتوسطى الأول الذى انعقد فى مدينة برشلونة فى تشرين الثانى ١٩٩٥ حيث انبثقت منه الشراكة المتوسطية. وفيما يتعلق بالهدف الاقتصادى للشراكة، فهو يخلص إلى تقديم مشروع شراكة يهدف إلى إقامة سوق موحدة مع حلول عام ٢٠١٠، بين ٢٧ دولة يقدر سكانها بأكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، تشمل ١٥ دولة أوربية[١٥]، و١٢ دولة متوسطية أخرى. منها ٨دول عربية (سوريا، لبنان، تونس، المغرب، الأردن، فلسطين، الجزائر، مصر) و٤ دول غير عربية (تركيا، قبرص، مالطا، اسرائيل). وهكذا قد استبعدت ليبيا من أعضائها. وادخلت اسرائيل. مما يعنى أنها ستضم ثلاث قارات (أوربا، أفريقيا، آسيا)، وهى المنطقة التى تمثل نحو ٤٥٪ من الـ GNP العالمى [١٦].

ولا يخفى أن اقحام الأقطار العربية - المتوسطية، فى الشراكة المتوسطية جيىء نتيجة للموقع الهام الذى تستأثر به هذه الأقطار فى سجل المبادلات التجارية للمجموعة الأوربية فى المقام الأول، وكما لاحظنا آنفًا، حيث لا تزال معدلات التبادل التجارى تميل لصالح تلك المجموعة. وتشير الاحصائيات إلى أن أقطار الجامعة العربية قد ساهمت صادراتها الزراعية والغذائية بتحقيق فائض لصالح المجموعة الأوربية بلغ نسبة ٤٠٪ من ا لعجز الإجمالى للمبادلات السلعية للمجموعة المذكورة مع بقية دول العالم، فى الوقت الذى ساهمت الاستيرادت الصناعية للأقطار العربية من المجموعة ذاتها فى تحقيق فائض لهذه الأخيرة بلغ نسبة ٤٨٪ من إجمالى الفوائض المتحققة لديها.

ولا يتسع المقام هنا أن نستعرض كل ما انطوى عليه مؤتمر برشلونة (٩٥) من إعلان لأهداف الشراكة المتوسطية، والآليات المتبناه لتحقيقها، فإنه سيبقى الهدف

الاقتصادى الرئيسى لها هو تحقيق منطقة تجارة حرة لحوض البحر الأبيض المتوسط بحلول عام ٢٠١٠، إضافة إلى دعم الاقتصاد الحر وتطويره، وإزالة الحواجز التى تعترض الاستثمارات، ونقل التقنية.

ويتجلى من هذا الإعلان، أن أعضاء الاتحاد الأوربى يستهدفون تحقيق أهداف رئيسية من هذه الشراكة أهمها:

١ - تقوية اقتصادات المجموعة الأوربية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل حوض البحر الأبيض المتوسط.

٢ - تعزيز قدرتها التنافسية فى مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

٣ - وضع حد لارتفاع معدلات الهجرة غير المرغوب فيها من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إليها لتفادى آثارها السلبية على مستوى العمالة لديها.

٤ - ضمان سوق ضخم لمنتجاتها.

أما المزايا التى تتوخاها الأقطار العربية - المتوسطية من هذه الشراكة فهى :

١ - فتح الأسواق الأوربية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة لأعضاء المجموعة الأوربية من جهة أخرى، وبذلك ستضمن هذه الأقطار تحقيق فوائض كبيرة لتبادلاتها التجارية مع الجماعة الأوربية.

٢ - الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها[١٧]، إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية - وخاصة الأوربية منها - إضافة إلى دور البنك الأوربى للاستثمار فى هذا المجال.

٣ - تشجيع إقامة الاستثمارات الأوربية على أراضيها، بما يؤمن نقل التقنية.

وهنا يحق لنا أن نسأل، ما هو الثمن الذى ستدفعه الأقطار العربية - المتوسطية لقاء المزايا التى تبتغى تحقيقها من شراكتها المتوسطية هذه؟ وأهمية السؤال تكمن فى استعراض المخاطر والتهديدات التى ستعرضها الشراكة الأوربية أمام مسيرة التجارة الخارجية العربية ومستقبلها، وسنجيب على هذا التساؤل المركزى عبر النقاط التالية:

١ – أن النظرة الأولى للمشاركة ينبغى أن تنصب على التغير الذى أحدثته فى قواعد التكامل الإقليمى التى سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة. فالذى يحصل الآن هو تكامل بين أقطار الشمال (العالم المتقدم) وأقطار الجنوب (العالم النامى)، بينما كان النمط السابق هو التكامل المتجانس – إذا أجيز لنا التعبير – أى أقطار الشمال مع بعضها، وأقطار الجنوب مع بعضها، علاوة على اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادى الدولى الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية فائقة يستحق من العرب عناء الاجتهاد لفهمه وكيفية التعامل معه.

٢ – ثم لابد من إدراك «الفلسفة» التى يتبناها الاتحاد فى عملية المشاركة هذه، ومؤداها، تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه فى المشاركة بغية رفع مستواه حتى يرتقى للأعضاء الأكثر تقدمًا، وهى فكرة نشك فى مصداقية الأوربيين على تطبيقها وفق ما يفضحه لنا تاريخ العلاقات العربية – الأوربية، ولعل من أبرز تلك التجارب التعاون بين المجموعة الأوربية وأقطار المغرب العربى التى أسفرت عن إهمال إعداد هذه الأخيرة فى مجابهتها لأسواق الأقطار الصناعية الشريكة المتقدمة.

٣ – تتضمن إحدى التزامات أعضاء الاتحاد الأوربى باتفاقية ماستريخت، عدم استيراد المواد التى تتمتع بمنافسة عالية للانتاج الأوربى الزراعى، فى وقت يقتضى من هؤلاء الأعضاء الالتزام بمبادئ الـCATT المتضمنة عدم منح أية رعاية أو تفضيل لدولة أكثر من أخرى، ولا شك أن هذا يمثل خرقًا واضحًا لجوهر الشراكة المتوسطية طالما أن الاتحاد ينقض تعهداته تجاه جيرانه من الأقطار جنوب المتوسط التى تقوم بتصدير المنتوجات الزراعية، إضافة إلى المنسوجات وبعض السلع ذات التقانة المتدنية مقابل ذلك، ستفتح الأقطار العربية – المتوسطية – أسواقها أمام المنتجات السلعية والخدمية التى ينتجها الاتحاد الأوربى، مما سيترتب عليه محافظة (أعضاء الاتحاد) على حصتها فى هذه الأسواق، الأمر الذى سيجعل الأقطار العربية تنظر إلى مستقبل شراكتها مع أوربا بعين الترقب خوفًا من أن تضطر إلى الخروج من هذه الشراكة نظرًا لعدم قدرتها على المنافسة (Competitiveness)، وما أدل على

ذلك هو فشل مفاوضات الشراكة المصرية – الأوربية قبل فترة وجيزة فى تذليل العقبات التى تحول دون إبرام الاتفاقية المتعلقة بملف الصادرات الزراعية المصرية لأسواق الاتحاد الأوربى حيث أثار هذا الموضوع جدلاً وشكوكًا حول وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الاتحاد للتوصل إلى اتفاق مع مصر بهدف فض تلك الخلافات المتجسدة فيما يفرضه الاتحاد من حصص على الصادرات المصرية الغذائية ذات الأهمية الكبيرة لصادرات مصر. وهنا تكمن المفارقة، إذ تنص إحدى بنود الشراكة المصرية – الأوربية على ضرورة إعفاء السلع الصناعية الأوربية من الرسوم الجمركية التى تفرضها مصر، وحرمان نظيرتها المصرية من الحماية ووضعها فى منافسة غير متكافئة مع نظيرتها الأوربية فى وقت يصر فيه الجانب الأوربى على حماية الزراعة فى إطار سياسة حمائية تحول دون فتح الأسواق الأوربية أمام الصادرات المصرية التى تتمتع بمزايا نسبية فيها، وهكذا يتضح لنا خطورة زيادة الفجوة التجارية بين الجانبين لصالح أوربا. ويصدق ذلك أيضًا على اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربى، فأن أبرز القضايا التى أثيرت فى تلك المفاوضات هى الصيد والصادرات المغربية من الأزهار والطماطم التى تلاقى صعوبات للوصول إلى الأسواق الأوربية. كذلك ترغب لبنان أن يخفف الاتحاد الأوربى شروطه المذكورة آنفًا، ومن المتوقع أن تؤدى سياسة الدعم التى أعلنتها الحكومة اللبنانية لحماية المنتوجات الزراعية والصناعية إلى تأخير انجاز اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربى وذلك لأن البلد لم يصل بعد إلى مرتبة المنافسة. وكذا الحال بالنسبة لاتفاقية الشراكة المتوسطية بين تونس والاتحاد الأوربى التى جرت فى العام المنصرم حيث برزت مسألة ضرورة وجود الحماية المتشددة فى عدد من القطاعات الحيوية للاقتصاد التونسى وخاصة المنسوجات، وبعض الصناعات المحلية التى تتألف غالبيتها من مؤسسات أهلية صغيرة ومتوسطة الحجم، وهى صناعات هشة تعتمد بغير حدود على الدعم الحكومى والحماية التجارية[١٨]، وفى ضوء ذلك، يحتمل أن تترك الشراكة آثارًا عميقة على الاقتصاد التونسى بالرغم من التغييرات القطاعية المتوقع إحداثها وفق مواقيتها المحددة، بيد أنه يصعب التنبؤ بنتائجها والتى تحتاج إلى ١٢ سنة.

١ – يتجلى مما تقدم، أن هدف إقامة منطقة التجارة الحرة فى إطار الشراكة المتوسطية سيشمل الصناعات التحويلية فقط وليست منتوجات الصناعة الاستخراجية أو السلع الزراعية وهذا يعنى صعوبة تطوير الصناعة التحويلية لأقطار جنوب المتوسط التى تكون بحاجة إلى حمايتها، وما يترتب عليه من ارتفاع فى معدل البطالة فى هذه القطاعات. وتكثيف برامج الخصخصة بها.

٢ – أن ظروف الشراكة لن تشجع الهجرة من أقطار جنوب المتوسط طبقًا لأحد شروطها، فى حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوربى والدخل المتوسطى الجنوبى، أو يصل إلى نحو عشرة أضعاف، وما يترتب على ذلك من مشكلة البطالة، والضمان الاجتماعى والهجرة إلى أوربا، بالإضافة إلى أن الاتحاد ما يزال يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطنى دول المتوسط الجنوبية وخاصة أقطار المغرب العربى.

٣ – ثم أن الأقطار العربية – المتوسطية – ستواجه مشكلة مدى إمكانية الاندماج الاقتصادى المؤسسى فيما بينها وذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة التى تشترط الشراكة توفرها عندما تصدر إلى أوربا، وبالتالى ستواجه هذه الأقطار منافسة شديدة من هذه النواحى إزاء المنتوجات الأوربية وحتى الإسرائيلية.

ولا يغيب عن البال، أن حرص الاتحاد الأوربى على التعامل الانفرادى مع الأقطار العربية المتوسطية بصورة انتقائية سيقوّض من الجهود الرامية إلى تعزيز أواصر التعاون الاقتصادى العربى بمختلف صوره، وتعطيل قيام تكتل اقتصادى عربى فى المستقبل مالم يعى العرب بجميع التبعات التى ستترتب على هذه المشاركة، وأن تتعامل معها بحذر بما يحقق مصالحها الاستراتيجية. أما بالنسبة لبقية الأقطار المتوسطية مثل قبرص ومالطا فإنهما مرتبطتان بالاتحاد باتفاقيات قديمة تعود إلى العامين ٧١ و١٩٧٣ على التوالى، وبالتالى فقد رشحتا لعضوية الاتحاد الأوربى، ولا نغفل أن الشراكة المتوسطية لا تشترط مسبقًا آلية التطبيع ذات الطابع الجغرافى

– اقتصادى (Geo-economic) وإنما تعتمد على الاتفاقيات الثنائية التى تدور حول المحاور الاقتصادية، وكما حصل من اتفاقيات بين كل من تونس، والمغرب فى عام ٩٥، ومع مصر ، والأردن بعد ذلك.

٤ – أما بخصوص المساعدات التى يقدمها الاتحاد الأوربى لشركائه الثمانية –العربية– فإنها غالبًا ما تعتمد على مؤشر يرجح أن يكون غير مؤات لهذه الأقطار، مثل عدد السكان، الذى ستتضرر منه لبنان بوصفها من أصغر أقطار المنطقة سكانًا (إذ يبلغ عدد سكانها نحو ٣ مليون نسمة).

علاوة على ما ذكر ، فإن الاتحاد الأوربى عادة ما يلقى مسؤولية التمويل لأغراض التنمية فى أقطار جنوب المتوسط على المؤسسات الدولية المعنية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وحتى فكرة إنشاء بنك التنمية الإقليمى – الأمريكية – قد فشلت وهى فى المهد نظرًا لتخلى الاتحاد الأوربى عن دوره فى تمويله، وحتى فى حالة تلقى الأقطار العربية المتوسطية لتلك المساعدات المالية، فإنها لن تكون سوى جزء ضئيل من احتياجاتها المالية الفعلية.

٥ – وبالارتباط مع النقطة أعلاه، وفى حالة تدفق الاستثمارات الأوربية إلى الأقطار العربية المتوسطية، وما تحمل معها من تقانة وخبرات، فإنه من المتوقع أن تتجه صوب قطاعات محددة مثل النفط، والصناعات الاستخراجية، والقطاع المصرفى. فيما يتوقع انسياب الجزء الأعظم من تلك الاستثمارات إلى الأقطار الاشتراكية السابقة.

تلكم هى إذن أهم التحديات التى ستواجه الأقطار العربية – المتوسطية – بعد انضمامها للشراكة الأوربية، وفى ضوء ذلك، ينبغى على هذه الأقطار أن تتحمل تكاليف التحول (Transitional Costs) – كما يصفها البعض – كشروط مسبقة (Preconditions) لانجاح دخولها فى الشراكة. على أن الصعوبات المذكورة لن تظهر فى المرحلة المبكرة من المشاركة، وإنما ستواجهها عندما تحتاج الأقطار العربية لإدخال التعديلات الهيكلية اللازمة لتطبيق الاتفاقية[٢٠] وهى :

١ – استقرار الاقتصاد الكلى : ويتضمن إزالة عوائق الاستيراد، واتباع أسعار صرف واقعية.

٢ – تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية : حيث يتطلب تغيير هكيل السياسة الضريبية باتجاه الضرائب ذات القاعدة المحلية، إلى جانب تقليل الإنفاق بغية تحديد الصدمات المالية الناجمة عن الدخول فى الشراكة.

٣ – تقليل أعباء الدين الخارجى : وذلك لما يترتب على الدين الخارجى من آثار وخيمة على الاستثمار، وما يتطلبه من سياسات الإصلاح الاقتصادى الشامل.

٤ – درجة عالية من الانفتاح : ويقصد بها ، اتباع إصلاحات واسعة للتجارة قبل الانضمام للشراكة، وذلك من أجل تدنية الآثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية لهذه الأقطار، وإعادة تخصيص الموارد من خلال تقليل التعريفات الجمركية، وإزالة القيود الكمية، والقيود غير التعريفية.

٥ – الإطار التنظيمى الحر : لأن الرقابة على أسواق السلع والخدمات ستعوق كفاءة وإعادة تخصيص الموارد، وتقوّض من الآثار الإيجابية للإصلاح التجارى.

٦ – شبكة الضمان الاجتماعى الشاملة : الأقطار العربية الداخلة فى الشراكة ستواجه خسائر مؤقتة فى مستوى العمالة لديها، إضافة إلى انخفاض الدخول الحقيقة لبعض شرائح المجتمع، ولغرض خفض تكاليف التحول هذه، لابد من تعزيز شبكة الضمان الاجتماعى التى تستهدف أولاً دعم الشريحة الأكثر عُرضة، وتقديم الدعم لإعادة تدريب العمال المسرحين هنا.

تلك هى الشروط اللازمة لنجاح الشراكة المتوسطية وتحقيق حد أدنى من تكافؤ الشركاء. وهى السياسات التى نتوقع أن تستغرق وقتًا طويلاً حتى يتم تطبيقها.

وقبل أن ننتهى من هذه المناقشة، يبقى أن نشير إلى أنه وقبل فترة قريبة عقد المؤتمر الثانى الأوربى – المتوسطى (فى منتصف نيسان من هذا العام) فى مدينة فاليتا – مالطا – وشاركت فيه الأقطار العربية المتوسطية باستثناء ليبيا. ولعل أهم بنود هذا المؤتمر هو تغيب دور الجامعة العربية كتجمع إقليمى، والاتكال على

المفوضية الأوربية بوصفها أهم رعاة الشراكة الرئيسيين، مما جعل الطرف الأوربى الوحيد الذى يحدد اتجاه الشراكة [٢١]. ولا شك أن هذه المشكلة تستدعى النقاش والحذر. فالقرار المذكور جاء نتيجة لضغوط أمريكية استهدفت إبعاد الدور الهام للجماهيرية الليبية فى توثيق عرى التعاون الاقتصادى العربى إزاء التكتلات الإقليمية القائمة حالياً، فهى أولا العضو المؤسس لاتحاد المغرب العربى، ثم إنها عضو فعال فى الجماعة المتوسطية الجنوبية نظراً للإمكانات الاقتصادية الهائلة التى تزخر بها البلاد كوجود النفط ، والموقع الاستراتيجى الهام الذى يربط قارتى أفريقيا وأوربا، وهى تمثل قلب البحر الأبيض المتوسط، ثم إن للجماهيرية علاقات اقتصادية متينة مع عدد من الأقطار العربية، وبينها وبين أقطار الاتحاد المغربى من جهة، ومع الأقطار الأوربية من جهة أخرى، مما يفرض وجود دخولها كعضو أساسى ضمن مجموعة الشراكة الأوربية المتوسطية.

وعلى صعيد آخر تستخدم المجموعة الأوربية الأوضاع الجزائرية كمبرر فى تأخير مشروع الحوار المتوسطى لما يواجهه البلد من حالة عدم الاستقرار والعنف.

خامسا - نحو سوق عربية مشتركة لمواجهة الوحدة الأوربية :

لن يكون من المفيد هنا أن نتوقف كثيراً للتعريف بالتكامل الاقتصادى أو السوق المشتركة من حيث أهميتها للأقطار العربية لتعزيز مكانتها فى حركة التجارة الدولية، إذ أن مثل هذه المفاهيم باتت معروفة، ولكن قد يكون من الضرورى أن يكون حاضراً فى أذهاننا ونحن نتصدى لتجربة الوحدة الأوربية أن نقيم تجربة السوق العربية المشتركة التى تجسد وبصورة مباشرة ثمرة العمل الاقتصادى العربى حتى وقتنا هذا.

وفى هذه النقطة تجرى محاولة لكى نستعرض - باقتضاب - تجارب الماضى وقياس النتائج المتحققة بالإمكانات المتاحة والأهداف المحددة[٢٢].

لا يخفى أن انضمام الأقطار العربية إلى جامعة الدول العربية هى بحد ذاتها عملية تكون نظام عربى منسّق وموحد وذلك لثقل الآمال التى علقت بالجامعة فى أن ترتقى تدريجيًا باتجاه تكاملى لهذه الأقطار، بل هناك توافق فى الرأى على أن مجرد

وجود جامعة الدول العربية سيوفر إطارا مؤسسيا ذا أرضية صلبة لتحقيق الحد الأدنى من التقاء المصالح المشتركة بين هذه البلدان.

وفى خضم محاولتنا للرؤى إلى احتمالات إقامة سوق اقتصادى عربى موحد ينطوى على تنسيق اقتصادى متكامل (تجاريًا ، تقنيًا، ماليًا). فإن أبرز مظاهر هذا التعاون التى لاحت خلال العقود الثلاثة المنصرمة هى تلك التدابير التى اتخذتها الأقطار العربية الأعضاء بالجامعة بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة، وإقامة اتحاد جمركى، أو إقامة مشاريع قطاعية مشتركة فى الزراعة والسياحة والصناعة، ... إلخ.

وبالنظر إلى الأقطار العربية كتجمع من العالم النامى، فأنها حققت فيما بينها إنجازات لا بأس بها مثل تأسيس المؤسسات المالية العربية والمنظمات الاقتصادية المتخصصة، إلى جانب صناديق التنمية والعديد من المشروعات المشتركة التى يقدر الخبراء عددها بنحو ٨٥٦ مشروعًا مشتركًا أثبتت بالفعل فعالية كبرى فى تحقيق مرحلة ملموسة من التعاون العربى المشترك رغم الظروف المعاكسة التى أثرت على أدائها.

أما التطور المشهود الآخر الذى حصل فى مسيرة العمل العربى المشترك، فهو التجمعات الإقليمية العربية التى تشكلت خلال العقد المنصرم، وهى:

١ – مجلس التعاون لدول الخليج العربى.

٢ – اتحاد المغرب العربى.

٣ – مجلس التعاون العربى.

ولا ريب أن هذه التجمعات تمثل خطوة نحو التجمع العربى الكبير، وتتويجا للعمل العربى المشترك فى نطاق جامعة الدول العربية.

ولقد استطاعت الأقطار العربية التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات على صعيد تعاونها التجارى، بيد أن المشكلة تكمن فى عدم تنفيذ بعضها أو استمرارية البعض الآخر وذلك فى ظل الأوضاع الاقتصادية المتفاوتة فيها، وتردى أوضاعها السياسية، ووجود الكثير من العراقيل. وعلى نحو عام، يمكن حصر أهم المعوقات بالنقاط التالية:

١ – المعوقات الاقتصادية : وتتركز فى الجوانب التالية :

(أ) تخلف الانتاج العربى، وتناقص الانتاجية.

(ب) تشابه الهياكل الانتاجية لمعظم الأقطار العربية، وبالتالى تقلص قاعدة الإنتاج العربى القابل للتبادل البينى، وزيادة التنافس بين منتجاتها على حساب تكاملها.

(جـ) تباين النظم الاقتصادية السائدة فى الأقطار العربية.

(د) ثم هناك تفاوت فى مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الأقطار.

٢ – المعوقات المؤسسية :

وتتمثل مجالات عدم التنسيق بين وظائف المنظمات العربية المرتبطة بالعمل الاقتصادى العربى المشترك، وشبه غياب فى التكامل الانتاجى الحقيقى بين الأقطار العربية فى حين يتوجب توافره لمواكبة عملية تدعيم المبادلات التجارية البينية.

٣ – المعوقات السياسية : وتتمثل فيما يلى :

(أ) عدم التجانس فى الأنظمة السياسية العربية.

(ب) عدم استقرار الأوضاع السياسية القطرية أو البينية.

(د) تباين نمط العلاقات السياسية بين الأقطار العربية فرادى والعالم الخارجى وعلاقة ذلك بالعلاقات الاقتصادية – وخاصة التجارية منها – لهذه الأقطار.

ومن بين الاتفاقيات التى أبرمت على صعيد تنمية التجارة العربية البينية اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣. أما الولادة الحقيقية للسوق العربية المشتركة فكانت فى ١٩٦٤/١١/١٣ بموجب قرار لمجلس الوحدة الاقتصادية العربى، تألفت عضويتها من أربعة أقطار – فى بداية الأمر – وهى الأردن، مصر، سوريا، العراق، ثم وفى عام ١٩٧٧ انضم إليها كل من ليبيا والسودان. وقد أكدت هذه الاتفاقية على حرية انتقال الاشخاص وعوامل الانتاج، وتبادل السلع، وفى

صورة منطقة تجارة حرة فى عام ١٩٧١ إلا أنها لم تتحقق فعليًا رغبة من بعض الأعضاء فى إبقاء القيود الجمركية ولحماية صناعتها المحلية الناشئة.

ومن التطورات الإيجابية التى تحققت فى هذا السياق، برنامج تمويل التجارة العربية لصندوق النقد الدولى[٢٣]، إيمانًا بأهمية تطوير التجارة العربية البينية من أجل مواجهة استحقاقات المرحلة القادمة، لا سيما ما يتعلق منها بانشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التى ستعمل على تحرير التجارة عالميًا على اختلافها، وتشكل التكتلات الإقليمية.

وفى عام ١٩٨١، وقعت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى، إلا أن نطاقها اقتصر على بعض السلع، علاوة على عدم التزام الأعضاء بالمضامين الأساسية للاتفاقية لعل أحدى الأسباب تعود إلى طبيعة آليات العمل فى هذه الاتفاقية.

أما التطور الحديث الذى حصل على صعيد التعاون التجارى العربى فهو الاتفاق الذى توصل إليه المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية فى عام ١٩٩٥ على التحرك الجاد لتحقيق منطقة تجارة حرة، وبعدها عقدت العديد من الاجتماعات لرسم طريق واضح فى هذا الاتجاه، وقد أقيمت رسميا المنطقة الحرة – وتم بالفعل تحرير بعض المنتجات الزراعية، والمواد الغذائية، ومجموعة من السلع الصناعية قامت بتنفيذها بعض الأقطار العربية.

ورغم وجود الاتفاقية الجماعية لتسهيل أو تنظيم تجارة الترانزيت، فإن إجراءات التخليص والتفتيش فى مناطق العبور لا تزال تستغرق وقتًا طويلاً، وتتسبب فى تكاليف مادية وخسائر باهظة فى أغلب الأحيان، وقد تتوقف تجارة الترانزيت – العربية– أو يحد منها كثيراً نتيجة لقرار سياسى من إحدى الأقطار بمقاطعة أقطار أخرى.

وانطلاقًا مما ذكر فإن وجود الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية لا يمنع تطويرا حقيقيًا للتجارة البينية فحسب، بل إنها ستمنع إقامة سوق عربية واسعة تسمح بتداول السلع والخدمات وبانسياب الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال، وفى ضوء ذلك كله، فإن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية (AFTA) الكبرى يعد إنجازًا هامًا على

صعيد العمل الاقتصادى العربى المشترك، ونقطة انطلاقة جديدة نحو التكامل والتنمية العربية تستوجبها الظروف الراهنة عربيًا وإقليميًا ودوليًا وذلك من خلال الالتزام الثابت بالإصلاحات الاقتصادية وعمليات تخصيص ملائمة مع ضرورة استمرار هذا الاتجاه لئلا تصاب المسارات بتقطعات، علاوة على اعتماده كاستراتيجية متواصلة(٢٤).

كذلك لابد من التنويه هنا، أن تنفيذ هذه المنطقة سيفتح آفاقًا رحبة للمنظمات الاقتصادية العربية بمختلف قطاعاتها لتساهم فى ترجمة الإمكانات التجارية والاستثمارية المتاحة إلى واقع ملموس، وقوة دافعة للانتقال إلى منظمة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركى ومن ثم سوق عربية مشتركة.

يتضح مما تقدم، أنه لم يتحقق حتى الآن الصيغة المتعارف عليها للسوق المشتركة للأقطار العربية – فهى مجرد ترتيبات بموجب اتفاقيات تجرى بين هذه الأقطار لتسهيل مبادلاتها التجارية التى غالبًا ما يصعب وضعها موضع التنفيذ ، وهكذا لم يحصل بعد انصهار الأسواق المحلية العربية فى سوق مشتركة يتم تحت ظلها تبادل حر للمنتوجات وعناصر الانتاج ضمن إطار من التنسيق المؤسسى الذى يكفل ديمومتها ونجاحها، ويكفى أن نقيم هذه الصورة عن محدودية انجازات السوق العربية المشتركة بضعف التبادل التجارى العربى البينى نسبة إلى إجمالى التجارة الخارجية العربية – حجمًا وقيمًا – حيث بلغت هذه النسبة نحو ٧,٥٪ كمتوسط خلال الفترة ٨٢ – ١٩٨٩، ونحو ٩,٢٪ خلال عام ١٩٩٤(٢٥)، بل وكان معدل نموها سالبًا فى بعض السنوات، كذلك غالبًا ما يحكم اتجاهات التجارة العربية البينية عوامل سياسة وليس عوامل التنافس أو الميزة النسبية لكل قطر.

وأخيراً وليس ذلك أقل أهمية، فإن عدم تحقق السوق العربية المشتركة بشكلها النهائى المتكامل، وما يترتب عليه من اختلال فى توزيع مكاسب التجارة الخارجية على صعيد العالم العربى، وهدر فى القدرات العربية الذاتية، وتراخى فى العمل العربى المشترك سيفقد هذه الأقطار الصوت الواحد الذى يمكن أن يبرز قوتها الاقتصادية فى المفاوضات الدولية، لأنها – أى الأقطار العربية – والحال هذا لن يكون لها أى تأثير

فى السياسات العالمية أو سياسات الاتحاد الأوربى التى تؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية العربية مالم تجتمع على غرار الاتحاد الأروبى وبقية التكتلات الإقليمية الأخرى الأكثر تنظيمًا، بل ويمكننا أن نؤمن وبصورة مطلقة أن لا مستقبل لأى قطر عربى فى معزل عن الأقطار العربية مجتمعة.

وبعد هذا العرض من التحديات التى تلاقى مسيرة التجارة الخارجية العربية، والعمل الاقتصادى العربى المشترك، لا ننسى أن للعرب فرصا كبيرة للتعاون فى العديد من المجالات الاقتصادية الحيوية، سواء فى الزراعة حيث وجود حاجات وإمكانات الأقطار العربية فى هذا القطاع بحيث يمكن تسخيرها بما يخدم مستقبل التكامل الاقتصادى العربى، أو فى مجال الطاقة والبتروكيمياويات حيث سنجد أيضًا عجزًا فى بعض الأقطار العربية منها وفائضًا فى أقطار أخرى. وهو ما يستدعى إيلاء جُل الاهتمام بتعزيز التجارة العربية البينية فى هذه القطاعات وغيرها.

الاستنتاجـــــات :

١ – أن أوربا الموحدة (٩٢) تشكل ثورة فى خريطة التفاعلات الاقتصادية الدولية، فهى تضم اقتصادات على درجة عالية من التقدم للعمل على إلغاء الحواجز الجغرافية والجمركية أمام حركات العمالة والسلع ورؤوس الأموال – وسيكون لها عملة موحدة، ومواقف منسقة فى قضايا التجارة والمال فى العالم – وسياسة متكاملة فى أمور البيئة، والمواصلات، والسياحة، والسياسات الاقتصادية...

ومن الطبيعى أن تكون لقرارات هذا التكتل قوة تأثير بالغة ليس على صعيد أقطار القارة الأوربية فحسب، بل على العالم الرأسمالى بأسره بمراكزه – الولايات المتحدة واليابان – خصوصًا بعد إتمام عمليات إدماج كبرى بين الشركات الأوربية العملاقة فى شتى المجالات، مما سيترك بصمات واضحة على مستقبل الاقتصاد العربى بعامة، والتجارة العربية بخاصة.

٢ – سوف يتوقف تأثير الوحدة الأوربية على مسيرة التجارة الخارجية العربية على عدة قضايا أساسية، لعل من أهمها :

(أ) مدى الحمائية (Protectionism) التى ستنجم عن إتمام هذا المشروع.

(ب) المزايا الديناميكية التى ستتولد عن قيام تكتل اقتصادى ضخم كهذا، بيد أن هذه المزايا ستتطلب وقتًا طويلاً لكى تصبح حقيقة واقعة.

(جـ) التغيرات التى ستطرأ على السياسة التجارية للأقطار الأعضاء بالاتحاد الأوربى.

(د) وأخيرا على ما سيطبق من توصيات جولة أو رجواى الأخيرة فى المجال التجارى، ومدى اهتمام والتزام الأقطار العربية بالمشاركة الفعالة فى تلك المفاوضات.

أما فيما يتعلق بالشراكة الأوربية - المتوسطية . نلاحظ ما يلى :

١ – أن الاستراتيجية المتوسطية الجديدة يمكن أن تعد ثمرة الحوار العربى – الأوربى على مدى السنوات الماضية، بيد أن نجاحها سيعتمد على التقدم فى طريق انجاز الأهداف وأهمها تشجيع التدفقات الاستثمارية من أعضاء الاتحاد الأوربى إلى الأقطار العربية، إضافة إلى المعونات المالية والفنية، وباستخدام أدوات محددة مثل الآليات المؤسسية لتوسيع الحوار ... إلخ.

أما المزايا التى ستكسبها الأقطار العربية المتوسطية من هذه الاستراتيجية فإنها تعتمد على مقدرة هذه الأقطار على مجابهة تشكيلة واسعة من الشروط المسبقة، وسياسات تصحيح ملموسة، بالرغم من اختلاف درجاتها من ناحية، وعلى مدى قدرتها على التكيف الإيجابى مع الشراكة الأوربية، وعلى قدرتها التفاوضية، واقتراح السياسات التى تناسبها، لا سيما تلك المرتبطة بمقدرتها على تعزيز صناعاتها التمويلية التى تدخل فى صلب الشراكة من ناحية أخرى.

٢ - أن الشراكة المقترحة مع أوربا لن تكون متكافئة ما لم يقوم الشريك -الأوربى- القوى على تنمية وتقوية الشريك -العربى- الضعيف، بالقدر الذى يسمح له بإطلاق طاقاته الكامنة وتوسيع نطاق صادراته بما فى ذلك حرية حركة اليد العاملة ورؤوس الأموال إلى الحد الذى يجعله قادراً للوقوف على حلبة المنافسة الدولية.

٣ - لابد من الإقرار، أن الشراكة المتوسطية ستتيح للأقطار العربية الدخول فى عصر الاتفاقيات الإقليمية - الدولية كحلقة جديدة فى سلسلة الاندماج مع الاقتصاد العالمى ولكنها فى ذات الوقت ستشكل تحدياً كبيراً للأقطار العربية لما ستطالبها به من تطبيق الكفاءة فى الإنتاج والنوعية، والشفافية، والمساءلة...

أما بالنسبة لواقع التعاون العربى المشترك وانعكاساته على مسيرة التجارة الخارجية العربية فنلاحظ ما يلى:

١ - أن فكرة السوق العربية المشتركة، أو إقامة منطقة تجارة حرة عربية، لم تكن تتبلور أو يعاد إحياؤها فى الوقت الراهن إلاّ بعد إدراك متطلبات الظروف والتطورات الدولية الجارية، واحتمالات أن يصبح العالم فى غضون سنوات سوقًا واحداً يحل محل الأسواق الوطنية المتفرقة، فيما وصلت العلاقات الاقتصادية العربية إلى أدنى مستوى لها مع تراجع النظام الإقليمى العربى.

٢ - وبالرغم من هذه الحقيقة، فإن مشروع السوق العربية المشتركة الذى تبنته مؤخراً بعض الأقطار العربية مثل سوريا ومصر لم يتحقق بعد، ولن يرشح للنضوج والاكتمال مالم تتكامل النوايا العربية فى إقامة قاعدة اقتصادية تجمع شمل الاقتصادات العربية، وتوفر له الحماية، باعتبار أنه ضرورة قصوى.

التوصيات:

فيما يلى أهم المقترحات التى يمكن أن تقدم كشروط لابد من إرضائها لتحقيق الأهداف المتوخاة من العلاقات الاقتصادية - وخاصة التجارية - العربية - الأوربية.

ففيما يتعلق بمستقبل التجارة الخارجية العربية إزاء تحديات الوحدة العربية نوصى بما يلى :

١ - اتخاذ الأقطار العربية جامعة الدول العربية كمحفل جماعى لإدارة الحوار مع الاتحاد الأوربى فى المفاوضات التجارية، بحيث يتم استثمار هذا الحوار فى التركيز على إقامة مشاريع ذات طابع قومى عربى تشمل تطوير البنية الهيكلية لاقتصاداتها، وتنويع مصادر الدخل بالقدر الذى يؤهلها لاستيعاب التكنولوجيا المتطورة.

٢ - مناشدة أعضاء الاتحاد الأوربى بمراعاة واقع الصادرات العربية إلى أسواقها، من خلال :

(أ) تقليل أو إزالة السياسات الزراعية الأوربية وذلك لإفساح المجالات أمام الصادرات العربية من المنتجات الزراعية والغذائية للنفاذ إلى أسواق الاتحاد.

(ب) إزالة القيود الجمركية التى يفرضها الاتحاد الأوربى إزاء المنتجات الصناعية العربية، وخصوصًا البتروكيمياوية.

(جـ) تعزيز المساعدات الائتمانية الميسرة، وزيادة عنصر المنحة إلى الأقطار العربية، وخاصة لأكثرها فقرًا وأثقلها دينًا.

٣ - هذا كله، إلى جانب الدور الهام الذى ينبغى أن تسهم به أوربا الموحدة وبشكل جاد فى تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة العربية.

ولا مراء من القول، إنه بالإمكان الاستشهاد بتجربة الاتحاد الأوربى بوصفها تجربة رائدة ونموذجًا للعولمة الإقليمية (Regional globalization) الذى لابد أن يشكل واعزا قويًا لتطوير القدرات الذاتية للعرب، والرؤية الواقعية والفعالة لمعالجة قضية الوحدة، والتفاعل الإيجابى مع التحولات الدولية، مع مراعاة الفوارق فى المعطيات والظروف المحيطة بهذا التكتل وغيره من التجمعات الإقليمية بحيث نتوصل فى النهاية إلى الصيغة التى تناسب الأقطار العربية.

أما بخصوص آفاق الشراكة الاقتصادية الأوربية-المتوسطية بالنسبة للأقطار العربية:

فمع ما توفره من فرص الانفتاح مع منطقة التجارة الحرة الأوربية، إلا أنها ستعرض الاقتصادات المحلية العربية إلى مشاكل تصحيح موسعة، لذا نوصى بما يلى:

١ - ضرورة الدراسة المتأنية للنصوص الواردة فى الاتفاقيات الأوربية - العربية - المتوسطية والتفاعل معها بجدية كاملة، إذ من شأن هذه المحادثات أن يشوبها تدخل فى شئون الحياة العربية خصوصًا تلك المرتبطة بحقوق الإنسان، والديمقراطية واعتبارات أخرى صيغت وفقًا للمنظور الأوربى. كذلك لابد ألا تتعارض التزامات الأقطار العربية بالشراكة المذكورة مع الالتزامات الدولية وخاصة المرتبطة بحركة الأفراد.

٢ - تأكيد الأقطار العربية - المتوسطية على نقاط رئيسة لتحقيق هدف انتمائها فى الشراكة الأوربية، وهى :

(أ) أهمية نقل المعرفة التكنولوجية (Know how) من أقطار المجموعة الأوربية.

(ب) إنسيابية المساعدات الإنمائية.

(جـ) تحقيق التقدم الضرورى فى التنمية البشرية بما يضمن تحقيق تحسن ملحوظ فى مستويات المعيشة.

(د) الاستفادة من الإعفاءات، وفترات السماح المنصوص عليها فى بعض اتفاقيات المشاركة (وكما حصل مع الأردن بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية)، إضافة إلى الاهتمام بمسألة المواصفات والشروط التى تتضمنها اتفاقيات الشراكة المرتبطة بالصادرات.

(هـ) الاهتمام بالاعتبارات البيئية وخاصة مشكلة العجز المائى العربى، والتصحر.

(ز) كذلك من الأهمية بمكان تحفيز هذه الشراكة للمشاريع العربية المشتركة للانضمام إلى تجمع اقتصادى كبير. وإنشاء المؤسسات القادرة على التكيف مع التحولات السريعة فى الاقتصاد والتقانة العالميتين.

٣ - بالإضافة إلى ما تقدم، ينبغى مناشدة الاتحاد إدراك الصعوبات التى تحدق ببعض الأقطار العربية المتوسطية بالتوصل إلى إزالة الحواجز فى فترة قصيرة، إذ ليس بمقدورها الاستعاضة عن الرسوم الجمركية. بفرض ضريبة على القيمة المضافة (VAT) نظراً لعدم أهلية الإدارة فى تطبيق هذا الإجراء الجديد.

٤ - ضرورة دخول الجماهيرية الليبية العظمى فى الشراكة المتوسطية، خصوصاً وهى عضو مهم فى المجموعة العربية المتوسطية نظراً لإمكانياتها الاقتصادية الضخمة، وموقعها الاستراتيجى.

٥ - الارتباط العربى الأوربى لابد أن يتسم بنزعة الاشتراك فى الرؤية لمستقبل المنطقة ومصالح الجميع، بالاتفاق على الوسائل والأهداف، فالوسائل هى تسخير الإمكانات المتاحة والوعى بالتحديات الاقتصادية الدولية، أما الهدف الثابت فهو صيانة المسيرة الاقتصادية للشركاء دون الحاق أى إجحاف لهم، وإيلاء الاهتمام بالضعفاء منهم.

٦ - تخلص الأقطار العربية المتوسطية من التخلف والتجزئة قبل الدخول فى شراكة مع الاتحاد الأوربى ونهج أساليب فاعلة لتحقيق التكامل عبر حركة التنمية ذاتها، وخلق نظام اقتصادى عربى جديد، إضافة إلى ضرورة التأكد من انتهاج سياسات متوسطية دائمة، وتكامل اقتصادى تدريجى مع أوربا.

٧ - عدم إغفال البعد السياسى لهذه الشراكة خصوصاً فى ضوء المتغيرات الهيكلية التى يشهدها النظام السياسى الدولى الجديد بزعامة الولايات المتحدة وذلك بجعل العلاقات العربية الأوربية تأخذ مساراً استراتيجيا يعزز من دور المجموعة الأوربية فى تحقيق انفراج وتوازن دولى مؤات، يمكن من خلاله تأمين وصيانة الأمن القومى العربى، إذ لا حرية اقتصادية ولا تنمية شاملة بدون سلام شامل فى الشرق الأوسط.

ومن هذا المنظور تصبح الدعوة إلى إقامة سوق عربية مشتركة أمراً مشروعاً وملحاً من خلال :

١ – ضرورة مواكبة التحولات الراهنة فى الاقتصاد والتجارة الدوليين، وفى ظل تنامى للتكتلات الاقتصادية الكبيرة، من خلال بعث تقاليد تعتمد على المصالح المشتركة، والعلاقات التجارية التى تنطلق من التكامل وصولاً إلى تحقيق سوق عربية مشتركة على أسس علمية، لتغدو النظرة إلى هذا الإنجاز صحوة عقلانية لا مفر منها طبقًا للتوجه الحثيث على الصعيد الاقتصادى العالمى المتمثل بالبلورة الإقليمية التى تعد أهم فصول النظام الرأسمالى والهيمنة على العالم وما أحدثته من انحسار فى أهمية الدولة القطرية نحو تحقيق تطلعاتها، وعلاقاتها الاقتصادية الدولية.

٢ – لابد من إعادة نظرة الأقطار العربية إلى تجارتها الخارجية على أنها الوجه الآخر لعلاقاتها السياسية، بحيث تعمل على تنويع الهيكل السلعى لتجارتها، وآليات برنامج تمويل التجارة العربية البينية ، والاستفادة من مزايا عقود الضمان التى تديرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لإعادة ٦٧٠ مليار دولار مستثمرة فى الأقطار الأوربية وأمريكا فى بناء السوق العربية المشتركة.

٣ – وصفوة القول، إن القضية الأساسية لا تنحصر فى البحث عن أسواق جديدة للمنتجات العربية يمكن من خلالها تحقيق فائض تجارى فى ظل توحد أوربا وتشكل نظام تجارى دولى جديد، بل أيضًا فى تحديد استراتيجية جديدة للتنمية العربية تنسجم مع هذه الأوضاع الجديدة.

الهوامش والمراجع

١ – للمزيد من الاطلاع عن هذا الموضوع، نحيل القارئ إلى مراجعة المصدرين التاليين :
– د. عبدالمنعم سعيد «الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة»، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٥)، الطبعة الأولى (بيروت، حزيران، ١٩٨٦) ص ٢٠٩ – ٢١٢.
– جورج قرم، «العلاقات الاقتصادية والمالية العربية – الأوربية: ١٩٦٠–١٩٨٧، حصيلة وآفاق» مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتسويق، (بيروت، ١٩٩٤).

٢ – صندوق النقد العربى [وآخرون]، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٤.

٣ – صندوق النقد العربى [وآخرون]، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٦. ص١٢٣.

٤ – فى هذا الصدد يشير الاقتصادى (Mc Allister) ، أن بروز الاتحاد الأوربى كقطب مؤثر فى خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية جاء نتيجة للاضطرابات التى عصفت بالمنظومة الرأسمالية العالمية، وأهمها الضعف النسبى الذى آلت إليه قيادة الولايات المتحدة لتلك المنظومة، وهكذا باتت أوربا الضلع الثالث للاقتصاد العالمى الجديد، انظر :
- Eugene J. Mc Allister, "A US Perspective and EG- 92" in : Economic Impact, No. 4 (180)p.p. 12 - 17.
- Paul M. Sweezy, "US Imperialism in the 1990's" , in: Monthly Review, Vol. 44, No. 5 , October 189, P17.
وعلى صعيد آخر، ينبغى الإشارة فى سياق الخلافات التجارية بين الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة، إلى تصاعد حدة هذه الخلافات حول قضية اندماج شركتى صناعة الطائرات الأمريكية العملاقتين وهما Mc Donnald Douglas, Boeng والتى تسعى أمريكا من ورائها للسيطرة التامة على صناعة الطائرات التجارية فى العالم، حيث أثار هذا الإجراء سخط الأوربيين، وقد صورت المفوضية الأوربية خلال اجتماع لها فى بروكسل الخطوة الأمريكية المذكورة على أنها ضغوط ترمى إلى إحداث انقسام فى النسيج الأوربى، مما يتوقع أن يضطر الاتحاد الأوربى إلى غلق أبواب أسواقه بوجه المتعاملين مع الشركات الأمريكية، إضافة إلى فرض الغرامات، وملاحقتهم قضائيًا.

٥ – تفيد أحدث التقارير أن عدد العاطلين عن العمل فى ألمانيا قد وصل حتى شهر نيسان من هذا العام ٤,٢٩٩ مليون عاطل، وهى نفس البطالة أثر الحرب العالمية الثانية، حيث تشكل نسبة ١١,١٣٪، ويعتقد البعض أن هذه النسبة ستمارس ضغطا على الحكومة الألمانية للحد من الإنفاق بغية تحقيق إحدى شروط الوحدة النقدية الأوربية فى تخفيض البطالة .

٦ – انظر فى ذلك :
- IMF, IMF Survey, Jan. 8, 1996, P.2.
- IMF, IMF Survey, Abril 7, 1997.

٧ – راجع :
د. سعيد النجار «الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينات»، دار الشروق، الطبعة الأولى، (القاهرة ١٩٩١) ، ص ٧٢.

٨ – انظر :

- UN, ESCWA, Survey of Ecomomic & Social Developments in the ESCWA Region 1993 (New York, 1994) p. 220.

وفى هذا الخصوص أيضا، تفيد إحدى المصادر الدولية، أن الجماعة الأوربية – ومعها الولايات المتحدة واليابان – قد انفقت خلال فترة الثمانينات قرابة ٤٢ مليار دولار سنويًا عبر برنامج دعمها الزراعى، أما فى عام ١٩٩٠ فقد بلغت إجمالى تلك المساعدات حوالى ٢٦٦,٥ مليار دولار. انظر فى ذلك :

– الأمم المتحدة، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (نيويورك ١٩٨٩)، ص ١٩، وكذلك راجع:

– بول كندى، «الإعداد للقرن الواحد والعشرين»، الجزء الثانى: الرابحون والخاسرون. ترجمة د. نظير جاهل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ١٩٩٥ ، ص ١٣١.

٩ – انظر :

– صندوق النقد العربى [وآخرون]، التقرير ...إلخ ، مصدر سلف ذكره، ١٩٩٤. ص ٦٧.

١٠– انظر فى ذلك :

نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر/ اكتوبر ١٩٩٤، ص ١٥.

١١ – صندوق النقد العربى [وآخرون]، التقرير ...إلخ ، مصدر سابق، ١٩٩٤. ص ٦٧.

١٢ – صندوق النقد العربى [وآخرون]، التقرير ....إلخ ، مصدر سابق ، ١٩٩٤ ، ص ٢٩٧.

١٣– راجع فى ذلك :

- John S. Hodgson, Mark G. Herander, "International Ecomomic Relations", Prentice - Hall Inc., 1983.

١٤ – نود أن نشير هنا، أن حزب «لوتر» فى فرنسا قد فاز بمقاعد أكبر فى انتخابات البرلمان الأوربى استنادا إلى حملة انتخابية اتجهت إلى معاداة معاهدة ماستريخت والمناداة بحماية الأسواق الأوربية، والحجة المطروحة لديهم هى أنهم يؤيدون نمو وازدهار التجارة الحرة داخل نطاق التكتلات الإقليمية، ولكن ينبغى على كل كتلة أن تضع حواجز أمام الآخرين وبهذه الطريقة يمكن للاتحاد الأوربى أن يحمى نفسه من الأقطار النامية المصنعة حديثًا، وذلك بحجزها خارج أسواق الحماية، خاصة وأن هناك قلقًا فى الاتحاد على القدرة التنافسية لمنتجاته، ومعظم أعضائه يعانى من معدلات بطالة عالية، بالإضافة إلى ظاهرة الهجرة الجديدة، وهى شعور الطبقات الوسطى فى أوربا بعدم الأمان.

* ينبغى أن ننوه هنا إلى ضرورة التمييز بين المشروع الأوربى المتوسطى والسوق الشرق أوسطية، إذ أن هذا الأخير يشمل كل الأقطار العربية المشرقية وتركيا وإيران وإسرائيل وشمال أفريقيا، وبهذا فإنه لا يضم أقطار الاتحاد الأوربى، غير أنه سيهم السوق استراتيجيًا نظرًا لأن نطاق السوق الأوربية الموحدة متاخم لهذه الأقطار، مما جعلنا نستبعد طرح هذا المشروع من جنبات دراستنا الحالية. وتوخيًا للمزيد من الاطلاع عن هذا الموضوع، ننصح بمراجعة المصدر التالى:

– د. محمد الأطرش، «المشروعات الأوسطية والمتوسطية فى الوطن العربى»، مجلة المستقبل العربى، السنة ١٩، العدد ٢١٠، (بيروت، آب ١٩٩٦)، ص ١٣ – ٢٠.

١٥- وتشمل: أسبانيا، فرنسا، بريطانيا، المانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبرغ، النمسا، البرتغال، أيرلندا، السويد، فنلندا، النرويج، اليونان.

١٦- بريسى بارنفيك «الاستثمار الأجنبى والتنمية الصناعية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الفرص والعوائق»، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدولة العربية وتركيا وإيران، المجلد الثالث، العدد الثانى (القاهرة، ١٩٩٦) ، ص ٥.

١٧- لقد جرى تحديد تلك المساعدات المالية فى اجتماع «كان» الذى عقد فى حزيران عام ١٩٩٥ وقدرت بـ ٤,٦٨٥ مليون وحدة نقدية أوربية ECU (على أساس أن الدولار الأمريكى يعادل ٠,٧٥٣ وحدة نقد أوربى).

١٨- النظر فى ذلك :

- Abdelali Tbili, Klaus Enders, "The Association Agreements Between Tunisia and the European Union" in : Finance and Development, Vol. 33, No. 3, Sept. 1996, pp. 19 - 20.

وللمزيد من التفاصيل عن اتفاقية الشراكة التونسية مع الاتحاد الأوربى وغيرها أنظر البحث القيم التالى :

د. محمد محمود الإمام، «اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملى» مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع (القاهرة، ربيع ١٩٩٧) ص ٦٦ - ٦٨.

١٩- وعلى نحو أكثر دقة، فإن النزعة اليمينية التى تشهدها الآن الحياة السياسية القائمة فى أوربا «الموحدة» تحث الخطى نحو تقليل بل تفريغ العمالة من الأجانب وخاصة منهم العرب، لقاء المساعى نحو زيادة العمالة الوطنية وتقليل العاطلين منهم.

وفى معرض الحديث عن الآثار المحتملة للشراكة المتوسطية على مستقبل العمالة العربية المهاجرة لأوربا بإمكاننا أيضا أن نشير إلى قضية العمالة «الأردنية» المهاجرة إلى أعضاء الاتحاد الأوربى، حيث تعد هذه القضية بنداً جوهرياً فى جدول المفاوضات الأردنية الأوربية وهو موضوع الأشخاص الفلسطينيين وكذلك الأجانب الذين أقاموا فى الأردن فترة وغادروه إلى أوربا، حيث ترغب أوروبا بترحيلهم إلى الأردن.

٢٠- انظر :

Saleh M. Nsouli, Amer Bisat, Oussama Kanaan, "The European Union, New Mediterranean Strategy", in: Finance and Development, ... Op. Cit, P.14.

٢١ - على هامش المؤتمر المذكور، قدم مشروع ميثاق للتعاون الأمنى فى إطار الشراكة المتوسطية اقترحته فرنسا بحضور اسرائيل، وقد أبدى العرب عدم رغبتهم بهذا المشروع فى ظل الأزمة التى تعترض ما يسمى بـ عملية السلام "المزعومة"؛ حيث حاول وزراء الخارجية العرب إقناع الاتحاد الأوربى إيقاف إسرائيل لسياستها الاستيطانية فى فلسطين - وكان من المرجح عدم موافقة الاتحاد الأوربى على عدم شرعية الاستيطان.

٢٢- للمزيد من التفاصيل، راجع :

- عبدالحسن زلزلة، «نحو تنمية عربية تعتمد على الذات، العمل العربى المشترك والاعتماد على الذات»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (بيروت، ١٩٨٩)، ص ١٣ وما تلاها.

٢٣- انظر فى ذلك :
– مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ١٧٨ (بيروت، اكتوبر ١٩٩٥)، ص ٥٢.

٢٤- توخيًا للمزيد من الاطلاع حول هذه المناقشة، انظر مثلا :
– د. نبيل حشاد، «الاقتصاد العربى، مسيرة التنمية وآفاق التعاون»، سلسلة رسائل البنك الصناعى، العدد ٤٨ (الكويت، ١٩٩٧)، ص ٧٩ – ٨٣ وكذلك انظر دراستنا الموسعة:
– عرفان تقى الحسينى، «التجارة الخارجية العربية، والنظام التجارى الدولى الجديد، رؤى وآفاق»، مجلة الدراسات العليا، الدار العربية الإيطالية للطباعة والنشر، السنة الأولى، العدد الأول (طرابلس، شتاء ١٩٩٦)، ص ١٥٣.

٢٥- البيانات الواردة مستقاة من المصدر التالى :
صندوق النقد العربى [وآخرون]، التقرير .....إلخ ، مصدر سابق ، ١٩٩٥ .